عز الدين الأصبحي رئيس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان

المشاركون في مؤتمر صنعاء حول الديمقراطية بحثوا في رؤى مستقبلية للإصلاح في المنطقة

المؤتمر خرج بآليات لتعزيز الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني

صنعاء / سبأ :

أختتمت في صنعاء أمس أعمال مؤتمر صنعاء حول الديمقراطية والإصلاحات وحرية التعبير بمشاركة ٤٥٠ شخصية يمثلون الحكومات العربية ومجموعة الدول الثماني الصناعية وتركيا وإيران وباكستان وأفغانستان ومنظمات المجتمع المدني ورجال الإعلام.

وقد بحث المؤتمر في قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي وحرية التعبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآليات إدارة الحوار والشراكة بين الأطراف الثلاثة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال بشأن قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي وفق مقررات قمة سى اى لاند بشأن الإصلاحات في الشرق الأوسط.

وقال الأخ عز الدين الأصبحي رئيس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ممثل المنطقة العربية في برنامج الحوار الديمقراطي (داد) في حوار مع وكالة الأنباء اليمنية سبأ إن المشاركين بحثوا في رؤى مستقبلية بشأن الإصلاح السياسي في المنطقة بالاضافة إلى قضايا الحكم الرشيد وواقع حرية التعبير وتمكين المرأة في الحياة العامة فضلا عن تقييم أنشطة برنامج حوار دعم الديمقراطية في مجال التعددية السياسية والنظم الانتخابية.

وهذا نص الحوار..

آليات لتعزيز الشراكة

■ إلى أي مدى نجح المؤتمر في تحقيق أهدافه؟

– اعتقد أن المؤتمر بمداولاته قد خرج بآليات لتعزيز الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني حول الديمقراطية والإصلاح السياسي وحرية التعبير.

ومن خلال هذه الفعالية وضعنا على طريق عملنا للعام الجاري والقادم ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م

والخاص بمسألة حرية التعبير الذي يجب أن يضطلع به برنامج الحوار الديمقراطي في أدائه.

كما أن المؤتمر كان مناسبة للوقوف أمام ما أنجزناه على مدى الفترة الماضية.

المؤتمر ساهم بإيجاد نوع من الالتفاف الحقيقي بين المجتمع المدني ورجال الإعلام والصحافة حول أهمية تعزيز الحوار الديمقراطي.

وهذا الحراك يثلج الصدور لأن الجميع يعولون على هذا البرنامج الكثير في الحراك الديمقراطي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

■ ما الذي استهدفه مؤتمر صنعاء؟

– انعقاد المؤتمر هنا يأتي تتويجا لعمل سنة كاملة في برنامج تعزيز الحوار الديمقراطي داد الذي هو أحد مخرجات قمة سى أى لاند المنعقدة في الولايات المتحدة الأمريكية العام ٢٠٠٤ بشأن الإصلاحات في الشرق الأوسط.

■ ما هي دلالات انعقاد المؤتمر في اليمن؟

– اليمن تعتبر الشريك العربي الوحيد في برنامج تعزيز الحوار الديمقراطي إلى جانب تركيا وايطاليا وهي البلد المنوط به إلى جانب الشركاء تعزيز الحوار الديمقراطي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وهذا يعطي اليمن مكانة كبيرة ومسؤولية والتزام خاصة في قضية تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني وأن تقدم نموذجا متميزا في قضايا الديمقراطية وحرية التعبير.

وعندما التقى قادة دول الصناعية الثماني مع عدد من زعماء العالم اعتبروا قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي في الشروق الأوسط قضية دولية وتم وضع خطة للإصلاح من جوانب مختلفة كان أحد أهم جوانبها برنامج الحوار الديمقراطي ورشحت إيطاليا واليمن وتركيا لرعاية هذا الحوار.

الهدف الأهم

■ إلى ماذا يسعى هذا البرنامج .. وماذا تحقق حتى الآن؟

– القضية الأهم في هذا البرنامج جعل المجتمع المدني شريكا كاملا مع الحكومات في صياغة رؤية للإصلاح السياسي في المنطقة والمساهمة في وضع الأولويات في هذا الجانب قبل انعقاد مؤتمر المستقبل.

وقد ركز برنامج الحوار الديمقراطي في العام الماضي على محاور أساسية هي التعددية السياسية والنظم الانتخابية وقضية تمكين المرأة في الحياة العامة إلى جانب محور شراكة المجتمع المدني في صياغة رؤية الإصلاحات في المنطقة العربية.

■ هل من قضايا محددة سيتم إقرارها بهذا الشأن؟

– عقدت مؤتمرات في فينيسيا واسطنبول وفي صنعاء وخلصت إلى مخرجات وأولويات حول هذه القضايا.. وفي هذا المؤتمر ستناقش ثلاثة محاور الأول رؤية حول الإصلاح السياسي والديمقراطي والحكم الرشيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآخر عن حرية التعبير وواقع حرية التعبير وسيضاف إليه جلسة عامة لتقييم نشاط برنامج الحوار الديمقراطي خلال عام كامل.

ومن المفترض أن يخرج المؤتمر باليات جديدة لتقييم العمل و تفعيل دور المجتمع المدني وتعزيز شراكته مع الحكومات في قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي في المنطقة.

■ هل من علاقة بين المؤتمر وجهود تفعيل المبادرة الأمريكية للإصلاح السياسي في المنطقة؟

– نعم .. ففي قمة سى أى لاند خرجت الدول الثماني بمبادرات عديدة للإصلاح في الشرق الأوسط وإحدى مكونات هذه المبادرات هو الحوار الديمقراطي الذي يعد هذا المؤتمر أحد أنشطته.

لكن الجزئية التي نعمل فيها هي فقط تعزيز الحوار الديمقراطي بين الشركاء وبحث كيفية المشاركة في وضع برنامج لأولويات المعوقات ومن ثم كيف نستطيع أن نتجاوزها .. وما هي الآليات التي تمكنا من تحقيق نجاح في هذا الجانب.

التزامات كبيرة

النتائج التي سيخلص إليها المؤتمر.. هل ستكون ملزمة على دول المنطقة إلى حد كبير.. فهناك التزامات كبيرة على الدول في المنطقة.. وبالنسبة لمنظمات المجتمع المدني نعمل على حضها لتنظيم نفسها في شبكات لمتابعة المخرجات التي تخلص إليها مثل هذه المؤتمرات لطرح رؤيتها في قمة المستقبل القادمة في الأردن.

وفي هذا المؤتمر سيلتقي ممثلي الدول الصناعية الثماني مع ممثلو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويضعون أولوياتهم لقمة المستقبل .. والمجتمع المدني ينبغي أن يذهب إلى القمة وقد حشد رؤية محددة في مؤتمر صنعاء.

■ ما هو المطلوب برأيك لتحريك هذه الجهود؟

– اعتقد أن كل المبادرات التي خرجت بها مؤتمرات فينيسيا وتركيا وغيرها والخاصة بالإصلاح في المنطقة العربية يجب أن تفعل بشكل عملي.

وفيما يخص حرية التعبير يأمل من هذا المؤتمر الخروج بتوصيات محددة وواضحة مثل رفع سقف حرية التعبير وإلغاء القوانين المقيدة للحريات وإلغاء عقوبة الحبس للصحافيين وإيجاد الدعم المالي الكافي والسماح بامتلاك وسائل الإعلام المختلفة.

والشيء الآخر ينبغي التركيز على الجزئيات الخاصة بحرية التعبير خاصة ما يتعلق بالبيئة القانونية التشريعية السيئة التي تحد من حرية التعبير وعدم امتلاك وسائل الإعلام المختلفة وعدم السماح بامتلاك القنوات الفضائية وغيرها وعدم وجود دعم للإعلام وللمجتمع المدني.

■ بالنسبة لليمن هل تتوقعون مبادرة حكومية جديدة بشأن حرية التعبير؟

– بالتأكيد .. وعندما تتبنى اليمن خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ محور حرية التعبير على مستوى المنطقة العربية فذلك لن يكون فقط في تنفيذ التوصيات ولكن في تقديم نموذج ايجابي .. والأمل أن يكون المؤتمر خطوة أولى لتعزيز حرية التعبير لإصلاح الأخطاء والسلبيات التي وقعنا فيها خلال الفترة الماضية ووضع شراكه حقيقية بين الحكومة والمجتمع المدني للخروج برؤية مشتركة تعزز من حرية التعبير.

■ هل هناك تحفظات من دول المنطقة تجاه هذه الفعاليات؟

– قبل عام كانت مشاركة المجتمع المدني للجلوس مع الحكومات على طاولة واحدة للحوار أمر غير مقبول لدى الكثير من الحكومات وخلال عدة لقاءات ومؤتمرات أصبح هناك تسليم للأمر الواقع ولا أعتقد أن الحكومات موافقة بمشاركة المجتمع المدني ومعظمها توفق على مضض.

وأعتقد أن الخروج من المأزق وبناء المستقبل يتطلب مثلث ثلاثي الأضلاع المجتمع المدني والمؤسسة الحكومية ورجال الأعمال ومن دون هذه الشراكة الحقيقية لن نصنع رؤية للمستقبل.

عندما تتبنى اليمن خلال العامين 2006و2007 محور حرية التعبير على مستوى المنطقة العربية فذلك لن يكون فقط في تنفيذ التوصيات ولكن في تقديم نموذج ايجابي

ماذا يعني تهميش منظمات المجتمع المدني ؟

لايمكن أن تمتلك صكوك الاعتراف بأنك دولة حضارية أو متقدمة إلا اذا كانت معايير اهتمامك بمنظمات المجتمع المدني ظاهرة للعيان .. وامور المجتمع فيها منظمات مدنية حائزة على أصول العمل المدني ومكوناته ولايستغني أي مجتمع عن هذه المنظمات المدنية .. فهو التقدم بعينه وهي التي تعطي صانع السياسات الارقام الإحصائية التي ترشده إلى تصويب سياساته الاقتصادية والاجتماعية والتنموية .

وهذه المنظمات هي التي تستلقي الاحوال الانتقالية للمجتمعات وتساعد على مرور الازمات ، وهي التي يعتمد عليها لكي تستقر الظروف الطارئة (السياسة) منها بنقلها من عنصر إلى آخر ..

ماهي احوال هذه المنظمات في بلادنا ؟ ان احوالها غير ميسورة ، ولاتعمل بالشكل المطلوب منها ، فهي منظمات شبه محنطة ، لاتتخللها انشطة العمل المدني ، ويغيب عنها النشاط الاحصائي الذي يساعد على حل المشاكل المدنية لدى الناس .. فالشعب اليمني لايزال يعاني من غياب الاعمال المتعلقة بتنظيمه ، اذ لايوجد توصيف للوظائف والمهن .. ولاتوجد جمعيات مهنية منظمة ومعترف بها ، وتقوم بتجميع كل الاختصاصيين المهنيين في اطار منظمة تخدم المجتمع وتنفذ واجباته وتحل مشاكل البطالة .

فالكهربائيون اذا تجمعوا في منظمة معترف بها يستطيعون تقديم الخدمات للبيوت بدون اللجوء إلى الجهات الخاصة .. وتقديم الخدمات وقت الحاجة وفي الازمات الحرجة .

فاذا استطاع اليمنيون ان ينظموا حالهم في منظمات أو هيئات مدنية تقدم الخدمات للمجتمع يكون هذا بداية الطريق كي يبني مجتمع مدني منتج ومقتدر وفاعل ..

والمجتمعات المدنية مقسمة إلى منظمات مدنية ، بسهل التعامل معها .. ويسهل بناء المؤسسات القانونية والتشريعية ، وحمايتها ، وتنفذ القوانين بيسر وسهولة دون تعصب أو مقاومة .. بل حتى الاعمال المهنية والفنية تسير بشكل رائع بحكم طاعة المرؤوس للرئيس وتوجيهاته العملية ..

ومنظمات المجتمع المدني في بلادنا تحتاج إلى هزة كهربائية تعطيها وثبة صحية للأمام أو تحتاج إلى(مساج) يفعل اعضاءها كي تكون قادرة على العمل بشكل متكافيء ومميز .

أننا نأمل ان يجد المشرعون وصانعو السياسات استراتيجية قوية تنظم اليمنيين وفقاً لجمعيات ومنظمات مدنية تقوم على بنيانها مسألة المواطنة المتساوية .. إذ انه بدون منظمات مجتمع مدني يظل الناس مهمشين وتائهون بدون مستقبل .

عياش علي محمد

معايير النجاح في الانتخابات

التغيرات والتبدلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وغيرها في عالمنا ، صارت تنحو يوماً بعد يوم ، وشيئاً فشيئاً بعيداً عن العنف والتطرف ، رغم النواقص والثغرات والمنغصات هنا وهناك ، والحرية والحقوق الديمقراطية ، تتبلور ، وتكتسب طابعها الشعبي على أكثر من صعيد وفي أكثر من بلد في العالم ، لأن طريق التحولات السلمية هو أكثر جدوى وأكثر أماناً عند كل شعوب الأرض .

لذلك تجري الانتخابات ، وتتعاقب القيادات لادارة شؤون هذا البلد أو ذاك ، عبر التباري والتنافس النظيف عبر البرامج الانتخابية كبرامج تحولات عملية ، قابلة للتحقق على أرض الواقع ، بما يفيد كل الناس وينفعهم ويطور من مستوى معيشتهم ، ويرتقي بحياتهم لتكون أفضل مما كانت عليه سابقاً ، وتلك البرامج تتحول إلى خطط عمل يومي لكل مواطن ، ويجري من خلالها تصويب كل الاخطاء في أساليب العمل والتفكير ، وتحسين سلوكيات الناس وتصرفاتهم وتجعل حياتهم أكثر متعة واكثر رضاً عن واقعهم وعن أنفسهم وعن نظام علاقاتهم السائد في مجتمعهم .

وآليات العمليات الانتخابية حتى في أكبر الدول ديمقراطية ، حتى الآن ، لم تأخذ بعد صورتها النموذجية كما ينبغي ، فما بالنا في بلدان الديمقراطية الناشئة حديثاً ، فلا شيء يتحقق دفعة واحدة ، أومرة واحدة ، وإلى الأبد ، والمسألة مرتبطة وإلى حد كبير بمستوى وعي المواطن ومستوى مشاركته وفاعليته في هذه العملية ، وبالقدر ذاته ، يعتمد على مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، الذي بلغه هذا البلد أو ذاك ، وطبيعة التركيبة الاجتماعية القائمة فيه ، وارتباط كل ذلك بالظروف والملابسات الاقليمية والدولية السائدة اليوم .

وعندما نتحدث عن الانتخابات كآلية جديدة لتجديد القيادات ، فإن هذا يعني تجاوز التعيينات من الاعلى إلى الاسفل ، وتعميم أسلوب الانتخابات على كل مستوى وفي مختلف الأطر في كل مؤسسات وهيئات الدولة والمجتمع ، وان تجري هذه الانتخابات بصورة نزيهة ومتكافئة بعيداً عن الكولسة وبقايا نظريات المؤامرة ، وأساليب التزييف والتمييع أو شراء ذمم الغير واصواتهم ، ليدافع الجميع عن نتائج هذه الانتخابات ، ويترسخ أكثر هذا التقليد ويتعمق في نمط حياتنا الجديدة ، تلك هي بعض معايير نجاح العمليات الانتخابية في تجديد القيادات سواء في مجالس الحكم المحلي بالمديريات والمحافظات أو في انتخابات مجلس الشورى أو مجلس نواب الشعب أو في الانتخابات الرئاسية ، أو في بقية الهيئات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الاحزاب ،وإذا تحقق هذا فإنه يعني أننا نتقدم بخطوات واثقة على درب النضال السياسي السلمي وتجديد القيادات .

محمد عبدالجليل

احترام حقوق الإنسان شرط للتقدم

لايمكن ان يتحقق التقدم إلا اذا توافرت مجموعة من الشروط من أهمها احترام حقوق الإنسان .. فالشعب الخائف الذي لايتمتع بحقوقه لايمكن ان يصنع التقدم ، ولقد كان توصل الغرب إلى صيغة العلاقة بين الانسان والدولة من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة قوة الحضارة الغربية وتقدمها .

استثمار طويل المدى واحترام حقوق الانسان هو استثمار اقتصادي وسياسي وثقافي طويل المدى ، فهو يتيح امكانيات كبيرة لاستخدام الثروة البشرية في عملية انتاج الثروة باشكالها المختلفة . ولان البشر هم الذين يصنعون التقدم ليتمتعوا بثماره ، فإنه كلما شعر الانسان بان هذا التقدم يتم لصالحه ، وانه صاحب هذا التقدم وصانعه فانه يبدع في المساهمة في تحقيقه لذلك فان الامة التي تريد ان تتقدم لابد ان تكفل لشعبها حقوقه وتحمي هذه الحقوق لتتيح لهذا الشعب ان يتفرغ للابداع والانتاج ، احترام حقوق الانسان يخرج منه افضل مميزاته ومواهبه وقدراته ، ويجعله يتطلع دائماً للمستقبل بأمل، أما الانسان الخائف الذي لاتحترم حقوقه فانه يميل دائماً إلى ان يسير بجانب الحائط او حتى داخله ، ويخاف ان يعرض افكاره على الاخرين مهما كانت أهمية هذه الافكار ، وهكذا يحرم المجتمع من افكار جديدة جريئة يمكن ان تنقله إلى عصر جديد ،وتحقق له التنمية والتقدم .

وانتهاك حقوق الانسان يحرم الدولة من انتاج الكثير من العقول الانسانية ، وبالتالي يحرمها من تحقيق النهضة والتقدم . الدولة التي تنتهك حقوق الانسان ترغم الكثير من العقول على الصمت ، ولكي يتقدم المجتمع لابد ان يتكلم الناس بحرية ،ولابد ان ينتقد الوضع الراهن ليتمكنوا من تغييره إلى الافضل. الانسان لابد ان يعبر عن افكاره بحرية ليساهم في تحقيق التقدم ، أما إذا اجبر على الصمت فان الامل يموت وكذلك الاحلام والافكار لايمكن ان يفكر الانسان ويبدع وساهم في تقدم المجتمع وهو يعلم ان وراءه سوط ، وامامه سجن ، ويتبع خطواته العسس كثير من العقول في أوطاننا هاجرت خارج الوطن او هاجرت داخله ، فأما الذين هاجروا فقد اعطوا للغرب ثروة ضخمة ، وساهموا في تقدمه ، وأما الذين هاجروا داخل الوطن فقد صمتوا واثروا السلامة . وفي الحالتين خسرت المجتمعات العربية الكثير من الامكانيات للتقدم والنهضة .

من بدد ثرواتنا

منذ بداية الخمسينات هاجر الآلاف من العلماء العرب من أوطان لم تحترم حريتهم وحقوقهم بعد أن ادركوا ان البديل هو الصمت وبذلك هبطت على الغرب ثروة بشرية تحولت إلى ثروات علمية واقتصادية وثقافية فازداد تقدم الغرب ، وفشلت خطط التنمية في أوطاننا ، وكل عام يخسر الوطن العربي مليارات الدولارات بسبب هجرة العقول ، واذا قيمنا الثروة البشرية التي فقدناها بالمال لادركنا اننا خسرنا مئات المليارات من الدولارات ، مع كل عقل يساوي وحده مئات المليارات .

يوما قالوا : إن الانسان العربي يتفوق في الغرب ويبدع وينجح ، وحاول البعض ان يفسر هذه الظاهرة بأن الغرب يوفر بيئة مناسبة للنجاح والابداع والتفوق ، وانه توجد هناك المعامل والامكانيات المادية ، وقد يكون ذلك إلى حد ما صحيحاً .. لكن الحرية هي التي تشحذ عقل الإنسان وتحفز قدراته .

وكان هؤلاء جميعاً من المتفوقين . لكن اوطانهم لم تحترم حقوقهم وحرياتهم فقدمتهم هدية للغرب لانها كانت تخاف من افكارهم وعقولهم ، ولاتريد للاوطان تقدماً ولانهضة .

كان كل ما يهمها هو الاستقرار حتى لو كان على فقر وتخلف مئات المليارات قدمها وطننا العربي هدية للغرب ، وتقف بعض الدول العربية تمد يدها لمعونات أو ديون من ذلك الغرب الذي ساهمت آلاف العقول العربية في صنع تقدمه ، وكانت تلك احدى اخطر النتائج لممارسات السلطات العربية منذ الخمسينات وانتهاكاً لحقوق الانسان ، وسيادة العقلية البوليسية .

إذا اضفنا إلى تلك الثروة آلاف العلماء الذي خافوا وصمتوا وهاجروا داخل الوطن او تحولوا إلى شعراء مديح للسلطات العربية طمعاً في ذهبها أو خوفاً من سيوفها وسجونها وسياطها وجلاديها .. عندئذ يمكن ان نعرف بوضوح الاجابة على سؤال مهم : هو لماذا فشلت خطط التنمية في الوطن العربي منذ الخمسينات حتى الآن ،ولماذا يقلل الدخل القومي للدول العربية مجتمعة عن الدخل القومي لدولة أوروبية .

ولعرفنا ايضاً اننا لن نتقدم إلا اذا احترمنا حرية الانسان وحقوقه ، واحترمنا حرمة جسده وماله وعرضه، ثقافة حقوق الانسان لكي نتقدم لابد ان نتوصل إلى ميثاق جديد لحقوق الانسان العربي ، وان نبدأ عصراً جديداً بنشر ثقافة حقوق الانسان ، وان نعلم هذه الثقافة للاجيال الجديدة في المدارس والجامعات .

ثقافة حقوق الانسان هي البداية الصحيحة لمشروع حضاري عربي جديد يتحقق في ظله التقدم السياسي والاقتصادي والثقافي الحضاري ولكن كيف نبدع صياغة جديدة لحقوق الانسان ، ونشكل ثقافة عربية لهذه الحقوق ؟ كيف نحرر ثقافة حقوق الانسان من التبعية للغرب لتكون اداة لتحريرنا من الاستعمار والاستبداد والتخلف ووسيلة لتحقيق النهضة والتنمية والتقدم .

إننا نحتاج إلى ارادة سياسية لنشكل عصراً عربياً جديداً تحترم فيه حقوق الانسان ، وتصان كرامته ليتمكن من صناعة النهضة . العقل العربي لابد ان يكافح داخل الوطن ليحمي حقوقه ، وليفتح امام الأمة آفاق مستقبل جديد يقوم على احترام حقوق الانسان ، وعندئذ لن يضطر العقل العربي إلى الهجرة خارج الوطن او داخله ،وسيصنع النهضة والتقدم .

د. سليمان صالح
عن الشرق القطرية

الأمين العام لحزب التحرير الشعبي الوحدوي لـ (14أكتوبر) :

مرشح حزبنا للرئاسة علي عبدالله صالح

تجربة المجالس المحلية والوحدة وملفات الشراكة مع الدول ومكافحة الإرهاب ارتبطت باسم الرئيس القائد علي عبدالله صالح

أجرت صحيفة ١٤ أكتوبر لقاء مع الأخ / أحمد علي سعيد الأمين العام لحزب التحرير الشعبي الوحدوي تحدث فيه عما تحقق في الوطن خلال ١٦ عاماً من عمر الوحدة المباركة وماتحقق في عهد الرئيس القائد علي عبدالله صالح منجزات وطنية عظيمة واليكم نص اللقاء .

اجرى اللقاء / حسين السقاف

■ كيف تنظر إلى دولة الوحدة بعد ١٦ عاماً على تحقيقها ؟

– لم تكن المرحلة بعد تحقيق الوحدة في ٢٢مايو ٩٠م وحدها التي ساهمت في ظهور وبلورة استراتيجية القائد الوحدوي الرمز فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وانما كانت قد بدأت بالتشكيل خلال المراحل السابقة لاعادة تحقيق الوحدة اليمنية وذلك بفضل ارتباطها العضوي والوثيق بفلسفته الوحدوية التي اشتملت على الاساليب الواضحة والمرنة لتحقيق الوحدة اليمنية الخالدة وكذا التطورات الواقعية والعملية لحماية المسار الوحدوي من أية تحديات ومخاطر متوقعة انطلاقاً من ادراكه ومعرفته الصحيحة بتفاصيل الواقع الاجتماعي والسياسي وامتلاكه الارادة المصممة على التغيير وعليه يمكن القول ان استراتيجية القائد الرمز النضالية التي صاغها في اطار مواجهة شاملة لكل المخاطر والتحديات تمثل في الحقيقة امتداداً طبيعياً لاستراتيجية التوحيد التي انعكست بكفاءتها إلى حماية الوحدة وللعلم يعتبر يوم ٢٢ مايو ٩٠م مرادفاً لاسم وشخصية الرئيس القائد علي عبدالله صالح ويتضح ان القائد الرمز قد اتسم بالحرص والحكمة إزاء القضايا المتصلة بالشعب وبالوطن من خلال مواقفه الانسانية الحانية .

■ كيف يقيم حزبكم تجربة المجالس المحلية واللامركزية في دولة الوحدة ؟

– بعد صدور قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م ولائحته التنظيمية والمالية واجراء أول انتخابات للمحليات في عموم الوطن بمحافظاته ومديرياته في فبراير ٢٠٠١م دخلت اليمن مرحلة التطبيق الفعلي لنظام اللامركزية يحكم تفويض السلطة المركزية لجزء من صلاحياتها للسلطة المحلية المنتخبة من قبل الشعب حيث يصب ذلك في التنمية وتهيئة الظروف المناسبة للاستثمار وتوفير العوامل الجاذبة له وتطوير البنية التحتية وخلق فرص عمل للحد من البطالة وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار .

■ هل ستخوضون الانتخابات الرئاسية ومن هو مرشح حزبكم للانتخابات الرئاسية القادمة ؟

– نحن في حزب التحرير الشعبي الوحدوي واثناء انعقاد الاجتماع الاستثنائي لسكرتارية الامانة العامة في العاصمة صنعاء يوم ٢٢ يونيو ٢٠٠٦م اتخذنا قرار بترشيح الرئيس القائد علي عبدالله صالح لفترة رئاسية قادمة حتى العام ٢٠١٣م ولهذا القرار ما يبرره حيث ان هناك كثير من الملفات لاتزال قائمة خصوصاً فيما يتعلق وبمسيرة التنمية ومكافحة الإرهاب وملفات الشراكة مع الدول العربية والعالم ضف إلى ذلك ان قبول الرئيس القائد بالتنازل عن موقفه بعدم ترشيح نفسه لايتعارض مع مبدأ التداول السلمي للسلطة ونحن على يقين ان الغالبية العظمى من ابناء الشعب سوف ترجح كفة الرئيس في الانتخابات القادمة وسوف يبادله الشعب الحب والوفاء .

الهيصمي: اليمن ينظر باهتمام للآليات العاملة بحقوق الإنسان

صنعاء/ متابعات:

اعتبرت الدكتورة خديجة الهيصمي وزير حقوق الإنسان أنشاء مجلس لحقوق الإنسان بجنيف،أمرا ايجابياً وفرصة كبيرة لتصحيح مسار العمل في مجال حقوق الانسان ، في جو يتسم بالشفافية وقبول الرأي والرأي الاخر .

وقالت الدكتورة الهيصمي في كلمة اليمن التي ألقتها اليوم امام الدورة الاولى لمجلس حقوق الانسان التي انعقدت بجنيف .. " لابد من أجراء المزيد من المشاورات والدراسة المعمقة بشأن سير العمل في هذا المجلس الجديد".. معتبرة مشاركة جميع الدول في هذا الحوار ، خطوة متميزة ، كون التنوع والتمثيل الجغرافي المنصف داخل المجلس يخدم تعزيز وحماية حقوق الانسان والذي يعتبر الغاية المبتغاه لتكريس مبدأ عالمية هذه الحقوق .

واكدت وزير حقوق الإنسان على أهمية الخروج من الاطار التقليدي لمعالجة قضية حقوق الانسان الى اطار الدراسة الواقعية العملية لوضع حقوق الانسان عالمياً في محفل دولي متخصص يتفق الجميع على منحه هذه الصلاحية ويقبلون سلفاً بنتائج هذه المرجعية ، انطلاقاً من مبدأ قبول نقد الذات وإصلاح الأوضاع في مناخ من حسن النية والتعاونية والشفافية .

وقالت " ان اليمن ينظر بعين الاهتمام الى أهمية ترشيد عمل كافة الآليات العاملة في مجال حقوق الانسان بما يتوافق مع حركة الاصلاحات الشاملة وبما يضمن الحيادية والمصداقية في اداء مهام هذه الآليات وعدم الكيل بمكيالين عند التعامل معها او النظر اليها " .

واستعرضت الدكتورة / الهيصمي الخطوات التي خطتها الجمهورية اليمنية في مجالات حقوق الانسان والديمقراطية منذ قيام دولة الوحدة في مايو ١٩٩٠م وما شهدته من تنامي في النشاط السياسي استناداً الى الدستور الذي يكفل لكل مواطن – دون تمييز – حق الاسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتشكيل الجمعيات والنقابات والاحزاب وبشكل غير قابل للتجزئة .. مشيرة الى ترادف قضايا حقوق الانسان مع الديمقراطية في سياق المبادئ القائمة على الحرية وكرامة الانسان .. منوهة بالتطور الذي شهدته اليمن في مجال حقوق المرأة في كافة المجالات وحضورها الفاعل في كافة مجالات التنمية .

كما تطرقت الى التطور المؤسسي لحقوق الانسان في بلادنا والهادف الى ضمان الحقوق وصون الحريات العامة في ظل التوجهات الصائبة للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

هذا وكانت الاخت وزير حقوق الانسان قد التقت على هامش الدورة السيد /كوفي عنان / الامين العام للأمم المتحدة ، وجرى خلال اللقاء تبادل الاراء والتوجهات حول التطورات التي تشهدها الساحة العربية والإقليمية والدولية في مجال حقوق الانسان .